دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز الديمقراطية الرقمية في العراق: المتطلبات والمعوقات

The Role of Electronic Governance in Fostering Digital Democracy in Iraq: Requirements and Obstacles

أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجي

أ.م.د علي مراد كاظم

أ.م. مؤيد جبار حسن

Asst. Prof. Dr. Hamad Jassim Mohammed Al-Khazraji

Asst. Prof. Dr. Ali Murad Kadhim

Asst. Prof. Muayyad Jabbar Hassan

مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

alkhzrjyhmd5@gmail.com

ali.murad@uokerbala.edu.iq

muayad.j@uokerbala.edu.iq

الملخص

يشهد العالم اليوم تغيُّرات سريعة، ومتلاحقة، في بيئة الأعمال، وهذه التغيُّرات تمثّل تحديات، وفرص، أمام زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ولاسيَّما ما يتعلق باستخدام الوسائل الإلكترونية، مثل: الحاسبات الآلية، وشبكات الاتصال, وإنَّ ظهور هذه الوسائل في بداية الستينيات، كانت مقتصرة على البنوك، والمؤسسات المالية الكبيرة. ومع بداية انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت، زادت إمكانية إجراء المراسلات بين مختلف الدول، والمدن، والمناطق المتباعدة, ولم يعد ذلك مقتصرًا على الشركات، والمؤسسات الضخمة، بل أصبح أيضا في متناول الأفراد، ولاسيَّما في ظل انخفاض أسعار الوسائل الإلكترونية، وصغر حجمها، وسهولة استخدامها. وقد تطور استخدامها لتشمل كل مجالات الحياة العامة، ومنها، توسيع المشاركة السياسية، وتحسين أداء الانتخابات، وتطوير وسائل تنفيذها، وإدخال وسائل التطور الحديثة، من إنترنيت، وتكنلوجيا حديثة، في عملية التصويت، وصولًا إلى ما تسمى الآن بالديمقراطية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة، الإلكترونية، الديمقراطية، الرقمية، العراق.

Abstract

Today, the world is witnessing rapid and continuous changes in the business environment. These kind of changes represent both a challenge and opportunity for increasing the competitiveness of the national economy, especially when it comes to the use of electronic resources such as computers and communication networks. When such tools emerged in the early sixties of the last century, their use was limited to the banks and the major financial enterprises. The widespread use of the Internet and social media has increased the ability of states and cities, and remote areas to communicate with each other. The accessibility of such technologies to individuals especially due to the low prices of electronic resources and their small size and ease of use. Its use has evolved to include all aspects of public life, including the expansion of political participation, the improvement of election performance, the development of implementation resources, and the integration of modern technologies like the Internet in the voting process, leading to the creation of what has come to be known as digital democracy.

Keywords: government, e-government, democracy, digital, Iraq.

المقدمة

بدأت العديد من دول العالم، ولاسيَّما الدول المتقدمة منها، منذ زمن بعيد في تطوير سياساتها على الأصعدة كافة، وبما يتناسب مع متطلبات العصر، وبما يكفل أداء وظائفها بأعلى كفاءة ممكنة، ولاسيَّما في القطاع الحكومي، الذي اتصف دومًا بالبيروقراطية، وتعدد التعقيدات في الإجراءات المطلوبة. ومع دخول عصر الثورة المعلوماتية لأغلب دول العالم، أصبح لزامًا على الدول الأخرى، أن تقوم بإعادة هيكلة مؤسساتها العامة، بما يتواكب مع متطلبات الثورة الرقمية، والتهيئة لإدخال هذه الوسائل في المجال السياسي، ولاسيَّما في توسيع المشاركة السياسية، وطريقة إجراء الانتخابات. كذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي تتزايد فيه حدة المنافسة. ومن هنا، فإنَّ التفكير في التحول نحو الحكومة الإلكترونية، أصبح لزامًا، وحاجة ملحة، ولا بدَّ من تغيير الأساليب التقليدية لأداء العمل الحكومي، لتتحول إلى أساليب ممكنة، تستخدم التقنيات الحديثة التي تتطور دومًا، في ظلّ ثورة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، لكي يتم تقديم الخدمات الحكومية في أسرع وقت، وبأقل تكلفة ممكنة. من هنا جاء هذا البحث، للإحاطة بكل جوانب موضوع تعزيز الحكومة الإلكترونية في العراق، ودورها، وأهميتها، في تعزيز الديمقراطية، والمشاركة السياسية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أهمية التطور التكنلوجي، والإلكتروني، في تعزيز بنية الدول، ونظام إدارة الحكم، وتطويرهما، بالأساليب الديمقراطية الحديثة، عن طريق الترابط بينها، وبين التكنولوجيا الحديثة، لتسهيل عمليات الترشيح، والتصويت، والفرز، بشكل إلكتروني، بعيدًا عن تدخل الإنسان، ضمانًا للعملية الديمقراطية.

إشكالية البحث

إنَّ اعتماد الدول على العمل الإداري الشخصي وحده، لم يعد مجديًا في يومنا هذا، وأصبح التحول إلى العمل الإلكتروني في الإدارة، مسألة مهمة في العالم، ولاسيَّما مع تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات، والإنترنيت، وغيرها. ونحن في القرن الحادي والعشرين، فإنَّ اعتماد أسلوب عمل إلكتروني سليم، في الإدارة الحكومية، في أي مسألة سياسية كانت، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أصبح من الضرورات، وهنا نطرح بعض الأسئلة منها:

١-ما مفهوم الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الرقمية؟

٢-كيف يمكن أن تكون الحكومة الإلكترونية أداة مهمة لتطوير الديمقراطية؟

٣- ما المتطلبات اللازمة، والمعوقات المعرقة، وكيفية مواجهتها؟

فرضية البحث

إنَّ الواقع اليوم جعل إنجاز المعاملات الإدارية للمواطنين في دوائر الدولة، تحتاج إلى تكاليف آلية عالية، ولاسيَّما في مجال المشاركة السياسية، وتطبيق الديمقراطية، وحلّ هذه المشكلة يكمن في التحول نحو حوكمة الإدارة، بعيدًا عن الرتابة، والتعقيد.

منهج البحث

تمَّ اعتماد المنهج الوصفي في تحليل معطيات البحث، والوصول إلى نتائجه، عبر الانتقال من الواقع العراقي بشكل رؤى، وأجزاء متعددة، وصولًا إلى بناء رؤية كلية، لما يمكن فعله من أجل بناء حكومة إلكترونية، يمكن الاعتداد بها في بناء الإدارة، والانتقال نحو الديمقراطية الرقمية في العراق .

هيكلية البحث

تمَّ تقسيم البحث على مبحثين، تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي (الحكومة الإلكترونية، والديمقراطية الرقمية). وقُسّم على مطلبين، تناول المطلب الأول: التعريف بماهية الحكومة الإلكترونية، وبيان أهدافها. وتناول المطلب الثاني التعريف بالديمقراطية الرقمية، وأشكالها. في حين تناول المبحث الثاني، توظيف الحكومة الإلكترونية لترسيخ الديمقراطية الرقمية في العراق. وقُسّم على مطلبين، تناول المطلب الأول دور الحكومة الإلكترونية في دعم الديمقراطية الرقمية، وتناول المطلب الثاني المتطلبات، والمعوقات. فضلًا عن الخاتمة والمصادر.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي (الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الرقمية)

يستوعب البناء النظري لموضوعة الحكومة الإلكترونية، والديمقراطية الرقمية، حلقات عدة تتكامل بنسق تراتيبي، لبلورة ملامحها، واستكمال صورتها الذهنية، والواقعية. ومن هذا المنطلق، جاءت معالجة هذا المبحث ضمن مطلبين، هما: التعريف بماهية الحكومة الإلكترونية. والمطلب الثاني ماهية الديمقراطية الرقمية.

المطلب الأول: الحكومة الإلكترونية (التعريف والأهداف)

اختلفت الآراء حول مفهوم الحكومة الإلكترونية، باختلاف الغايات المنشودة منها، والآليات المتبعة في تطبيقها، وكان هذا بحد ذاته سببًا في تمازج هذا المفهوم، مع مفاهيم أخرى، مثل: الإدارة الإلكترونية، والمجتمع الرقمي.

أولًا- تعريف الحكومة الإلكترونية

يستدعي التوغل في مباني الحكومة الإلكترونية، التعريف بها، وفهم طبيعتها، وبيان أهدافها، كمدخل وأساس لفهم هذه الظاهرة، ولاسيَّما إذا كانت ظاهرة إنسانية حديثة.

ويقصد بالحكومة على وجه العموم: «ممارسة السلطة، وأسلوب عملها داخل الدولة، وشكل نظام الحكم السائد في الدولة»[(١)]. أمَّا مفهوم الحكومة الإلكترونية، فقد تعددت التعريفات المقدمة له، وذلك لحداثة تناوله في المؤلفات، واختلاف مداخل الحاجة إليها، وطرق تطبيقها، والبيئات التي طبقت فيها، والتي تأثر بها من عرَّف مفهوم الحكومة الإلكترونية. وهناك من يقصر الحكومة الإلكترونية، على النشاط الحكومي في تفاعله مع الفضاء المعلوماتي، فيُعَرّفها على أنَّها: «استخدام أحدث الأدوات،

(١)محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣١٥.

والأساليب التقنية الجديدة، لإدارة المرفق العام في الدولة، في سبيل رفع كفاءة الأداء، ومستواه، داخل الإدارات الحكومية، لتقديم خدمة عامة لجموع المواطنين كافة»[٢]. ويُقحِم باحث آخر أطرافًا أخرى، مثل: مؤسسات الأعمال، إلى جانب القطاع الحكومي، وغايات أخرى غير تقديم الخدمات، فهو يُعَرّف الحكومة الإلكترونية، بكونها: «أسلوب جديد، ومتطور، وثورة تقنية معلوماتية، تقود إلى نقلة نوعية في تقدم الأجهزة الحكومية، وأجهزة القطاع الخاص، وغيرها من الإدارات التقليدية، إلى التعاملات الإلكترونية. وباختصار هي تطبيق التقنيات على الإنترنيت، في القطاعات، والأنشطة، الحكومية، وغير الحكومية»[٣]. وتعني الحكومة الإلكترونية أيضا: (تغيُّر أسلوب أداء الخدمة، من أسلوب يتميز بالروتين، والبيروقراطية، وتعدد الإجراءات، وتعقدها، إلى أسلوب يتميز بشكل إلكتروني، يمكن عن طريقه تقديم الخدمة للمواطن، بطريقة سهلة عبر شبكة الإنترنت، مما يوفر الكثير من الجهد، والمال، للمواطن، فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة)[٤].

وهناك من يُعَرّفها بأنَّها: «البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين، وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية، للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها، أو فيما بين الدوائر المختلفة، باستخدام شبكات المعلومات، والاتصال»[٥].

ومن الباحثين من يوسع دائرة المستفيدين من الحكومة الإلكترونية، لتشمل عند تعريفهم لها، جميع القطاعات التي تتبادل المعلومات فيما بينها، مثلما يضيف أهدافًا أخرى إلى قائمة أهدافها، تتمثل في ضمان سرية المعلومات، والسرعة في الأداء، إذ يعرفونها بأنَّها: «استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية لتوفير الوصول للمعلومات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ومؤسسات الأعمال»[٦]. وإنَّ تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تعتمد اعتمادًا كليًا على الإدارات الإلكترونية للدوائر، والمؤسسات، سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص. وعليه يمكن القول: إنَّ علاقة الحكومة الإلكترونية بالإدارة الإلكترونية، هي علاقة الكل بالجزء, فالحكومة الإلكترونية هي الكل، والإدارة الإلكترونية هي الجزء. ومن هنا تُعَرَّف الإدارة الإلكترونية، بأنَّها: «علاقة الكل بالجزء، فالحكومة هي الكل، والإدارة الإلكترونية هي الجزء، وتعني تحويل العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية كافة، إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية، باستخدام التطورات التقنية الحديثة للعمل، إلكترونيًا أو الإدارة بلا ورق، وتعمل الإدارة الإلكترونية على تطوير البيئة المعلوماتية داخل المؤسسة، وبعبارة أخرى إنَّ تطبيقاتها مقتصرة على حدود المنظمة فقط»[٧].

---

(٢) ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الإلكترونية: الواقع والافاق، (القاهرة ، مجموعة النيل العربية)، (٢٠٠٦)، ص٩٢.
(٣)سلمان عبود زبار، آليات قياس كفاءة التحول نحو الحكومة الإلكترونية: دراسة ميدانية في عينة من المستفيدين من الخدمات الإلكترونية مديرية جوازات، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد (٢)، جامعة بابل، (٢٠١٥)، ص٧١١.
(٤)منصوري الزين، سفيان نقماري، الإطار النظري للحكومة الإلكترونية – بين المتطلبات ومبررات التحول، بحث مقدم في ملتقى علمي دولي حول: متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول، (الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة)، (٢٠١٣)، ص٣.
(٥)علاء عبد الرزاق السالمي, الإدارة الإلكترونية, (عمان، دار وائل), (٢٠٠٨)، ص٩١.
(٦)نوال بنت علي البلوشية وآخرون، واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية، مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات، العدد (٢)، (عمان، جامعة السلطان قابوس)، (٢٠٢٠)، ص٧.
(٧)سلمان عبود زبار، مصدر سبق ذكره، ص٧١٢.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة التعريف الآتي للحكومة الإلكترونية: «الحكومة الإلكترونية تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية على اختلافها، عبر الوسائط الإلكترونية، وأدوات التكنولوجيا، وأهمها الإنترنت، والاتصالات، لتشمل جميع المستفيدين في القطاعات الحكومية، وغير الحكومية».

ثانيًا- أهداف الحكومة الإلكترونية

هناك عدد من الأهداف التي تسعى الحكومة الإلكترونية إلى تحقيقها، وهي:

١. زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة، بحيث يمكن الحصول على الخدمة في أي وقت طوال اليوم، من دون الالتزام بساعات عمل رسمية محددة[٨].

٢. تحسين استجابة الحكومة لاحتياجات المستخدمين، عن طريق توفير الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة، وفاعلية، والأسهل وصولاً للجميع، وزيادة الكفاءة الداخلية للمؤسسات الحكومية، عن طريق تبسيط الإجراءات الحكومية، والتنسيق بين تلك الهيئات[٩].

٣. تعزيز الحوكمة، والشفافية، عن طريق توضيح مختلف الإجراءات، ومساهمة المستخدمين في اتخاذ القرارات، وخلق تأثير ايجابي في المجتمع، عن طريق ترويج معارف، ومهارات، تتعلق بتقنيات المعلومات، وتنميتها، بين افراد المجتمع، والتحول من الوصول السلبي إلى المعلومات، إلى المشاركة النشطة للمواطن، عن طريق إعلامه، وتمثيله، واستشارته، وتشجيعه على التصويت في الانتخابات، وتضمينه في كل الأمور العامة[١٠].

٤. تقليل تكلفة الخدمات، والإجراءات الحكومية، وما يصاحبها من أداء عمليات إدارية، عن طريق تقديم ذلك. وهذه نتيجة حتمية من نتائج عملية التطوير الإداري، والاصلاح الحكومي، التي ذكرناها سابقًا, ومن ثَمَّ تتم محاصرة البطالة المقنعة، في الأجهزة الحكومية إلى أقصى حدود, ويتوقف الهدر الهائل في المال العام، نتيجة التوظيف غير المدروس, والذى يكون مفروضًا في بعض الأحيان على الأجهزة الحكومية، كنوع من الدعم، والإعانة الاجتماعية، لأفراد المجتمع، وتخفيف وطأة البطالة عليهم[١١].

٥. فرص أكثر للعمل، خلافاً لاعتقاد البعض بأنَّ الحكومة الإلكترونية، ستؤدي إلى تسريح الموظفين، وإحلال الأجهزة الآلية في أماكنهم، فإنَّ هذه المبادرة سيكون لها دور كبير، في تنظيم قطاع التوظيف في الدوائر الحكومية، وذلك عن طريق تجميع المعلومات المتعلقة بالشواغر كافة، في قاعدة بيانات مركزية على مستوى الدولة، إذ تسمح هذه البيانات للأفراد، بالتعرف على الوظائف المتاحة في القطاع العام، ومن ثَمَّ تكون الفرص متساوية للتقدم إلى العمل على قاعدة الكفاءة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، من دون الخضوع للمحسوبيات، أو الاعتبارات الجانبية، التي تأتي على حساب العمل[١٢].

---

(٨) مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، (بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)، (٢٠١٣)، ص ص ٤٤٤-٤٤٥ .

(٩) منصوري الزين، سفيان نقماري، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(١٠) سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، (الرياض، معهد الإدارة العامة)، (١٤٢٦هـ)، ص ١٩٠.

(١١) أحمد الكردى ، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، ملتقى البحث العلمي، (٢٤) أكتوبر (٢٠١٠)،

www.rsscrs.info

(١٢) محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الإداري، منتدى قسم علوم الإدارة، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩ www.hrdiscussion.com/hrdiscussion.٢٠٣html،

٦. رفع مستوى التعليم، فأول ما تباشر به مبادرة الحكومة الإلكترونية، هو القضاء على الأمية الإلكترونية، إذ يستدعي تحول الخدمات الحكومية إلى النموذج الإلكتروني، تأهيل الأفراد للتعامل مع وسائل الكمبيوتر، والاتصالات، لذا فقد أطلقت الحكومات التي طبقت هذه المبادرة، عدة برامج للتأهيل، والتوعية الإلكترونية لمواطنيها. فضلًا عن ذلك، فإنَّ الحكومة الإلكترونية تقوم على عدة مفاهيم أساسية، أهمها توفير الفرص التعليمية للأفراد كافة، وفي كل مكان، لذا أصبح التعليم الإلكتروني عبر بوابتها الإلكترونية، وعن طريق خدمة التعليم الإلكتروني (e-learn)، وبالإضافة للكفاءة العالية التي يقدمها هذا النوع من التعليم، فإنَّ أسعار المساقات، والمناهج الدراسية، تكون مدعومة من الدولة، بل إنَّ بعضها مجاني، ولاسيَّما تلك المتعلقة بالمهارات الأساسية. وبذلك تفتح الحكومة الإلكترونية أمام الأفراد، بابًا واسعًا للتعليم الأساسي، أو الأكاديمي، وهو باب لم يكن مفتوحًا من قبل أمام المواطنين، ما يوفر لهم فرصًا أفضل للعمل، والإنتاج، لتحسين ظروف حياتهم. كما أنَّ هذه الخدمة تعدُّ بديلاً مجديًا للدولة، توفر عن طريقها قدرًا كبيرًا من النفقات المخصصة للبنى التحتية، الخاصة بالمؤسسات التعليمية، لاسيَّما المعاهد العليا، والجامعات، والتي تمثل في الكثير من الدول تحديًا حقيقيًا ((١٣)).

وعلى ذلك، فإنَّ إقامة الحكومات الإلكترونية توفر استثمارات ملموسة، وذلك في شكل خفض فعلي في التكلفة، أو رفع الكفاءة، والإنتاجية، أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع بمواطنيه، وأعماله. ويبقى الهدف الأعم هو تحسين جودة الخدمات المقدمة عبر الحكومة، وتوفيرها((١٤)).

المطلب الثاني: التعريف بالديمقراطية الرقمية وأشكالها

للديمقراطية الرقمية عدة تعريفات، وأشكال، تختلف من مكان إلى آخر.

أولًا- تعريف الديمقراطية الرقمية

إنَّ تكنولوجيا المعلومات هي الأداة الفاعلة للأحداث في المجتمعات، والتمتع بحريتها، وهي كذلك أداة لممارسة العمل الديمقراطي، وهي لا تقتصر على استخدام الإنترنيت في التصويت، والانتخابات، بل تتجاوز ذلك إلى قضايا كثيرة تتعلق بآلية التصويت، والمسوح التي تستخدم بالإنترنيت، واستطلاع الرأي العام، والاحتجاج، والمظاهرات، والدعاية الانتخابية، كذلك دور التكنولوجيا في إشاعة المناخ الديمقراطي، وضمان حق التواصل الاجتماعي، والتعبير عن الرأي. وهناك تجارب عديدة في هذا المجال، كما في أمريكا، وبريطانيا، والهند، وغيرها الكثير.

كانت ديموقراطية اثينا تتميز بأنَّها ديموقراطية مباشرة، أي يتم ممارستها من دون وجود نواب، أو ممثلين عن الشعب. إلى أن تزايد عدد السكان، وأصبح هناك حاجة إلى من يمثلهم، أو ينوب عنهم في البرلمان، واتسعت تلك الفكرة لتصبح ديموقراطية غير مباشرة، عبر ممثلي الشعب، بعد زيادة عدد السكان،

---

(١٣)محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري، منتدى قسم علوم الإدارة، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩، www.hrdiscussion.com/hrdiscussion.٢٠٣html

(١٤)عبد الرحمن تيشوري ، الحكومة الإلكترونية .. كم يكلف عدم وجودها ؟ مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد (٣١٦٩)، ٢٠١٠/١٠/٢٩، . www.ahewar.org

وانتشار مبادئ الحرية، وحقوق الإنسان، وإلغاء مظاهر العبودية، اتسع المجال السياسي العام، وتنوعت الطبقات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، بما أوجد مصالح متعارضة بحاجة إلى تنظيم، وإدارة، من الدولة، الأمر الذي دفع لوجود الأحزاب السياسية، وعزز من دور الدولة القومية، ككيان حيادي يعمل لتنظيم، وإدارة، العملية السياسية، والمصلحية بين الفئات التي يتكون منها المجتمع. وتطورت الدولة القومية بمفاهيمها السيادية، وظهرت الديموقراطية النيابية بوجود ممثلين للشعب، للتعبير عن حالة التمدد المصلحي، والسكاني، داخل الدولة، وارتبط النظام الديموقراطي بتطور الدولة القومية. ثم جاءت الثورة الصناعية، وأظهرت بروز طبقات عمالية، وأخرى رأسمالية، مما زاد من حالة الاستقطاب، وبشكل هدد سيطرة الطبقة البرجوازية، التي كانت أساس النظام الديموقراطي. ومثَّل انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، بداية التأثير الشامل لحركة الانفتاح العالمي، في إطار ما عرف بحركة العولمة، والتي دعمها انتشار تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، والتي مثَّلت تحديًا لسيادة الدولة، ولاسيَّما مع ظهور الإنترنت، الذي عمل على تلافي الحواجز، والحدود التقليدية، بين الدول[١٥].

وجاءت الثورة التكنولوجية لتكسر تلك الحواجز، لتصبح ديموقراطية مباشرة يستطيع المواطن أن يمارسها، من دون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية. وظهرت الحكومات الإلكترونية، والتي ركزت في تعامل مباشر مع المواطن، للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، في ممارسة الضغط على الحكومة، والتأثير في الرأي العام، وصانعي القرار، وأصبح هناك علاقة ندية بين الفرد، والنخبة السياسية، والتي تغيّر دورها بعد أن كانت الوحيدة المعبئة للرأي العام، والمحتكرة لصناعة القرار السياسي.

إنَّ العصر الرقمي بأدواته المختلفة، قدَّم للجماهير، والناشطين السياسيين، هذا النظام العصري المركزي للاتصالات، وتبادل المعلومات، عبر البريد الإلكتروني، والقوائم البريدية، وجماعات الأخبار، والمجتمعات التخيلية، وغرف الدردشة، والرسائل النصية القصيرة التي تبث على التليفونات المحمولة، والاتصالات الصوتية عبر الإنترنت، أمَّا مجانًا أو بتكاليف زهيدة، وبالصوت، والصورة، فتوافرت أمام الجماهير وسائل، وأدوات، لتخطيط جميع المظاهر، والفعَّاليات السياسية، والديمقراطية السابقة، وتنظيمها، وتنفيذها، بأساليب سهلة، ورخيصة، وشديدة الفعَّالية، وعظيمة الشمول، والاتساع[١٦].

والديمقراطية الرقمية، هي العملية التي يتم عن طريقها توظيف منتجات الثورة التكنولوجية الرقمية، أمَّا بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لجهة توسيع فضائها، ومجال عملها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام، والمعلومات، والاتصال، على مستوى الأجهزة، والأدوات، بوصفها البنية الحاملة، وعلى البيانات، والمعطيات، والمعلومات، بوصفها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج، والشيوع، والانتقال من الجهة المنتجة، والمخزونة، والبث، إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج، أو المستهلكة له، بهذا الشكل أو ذاك. إذ إنَّ الدمج بين تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، وبين العمل السياسي، أفرز أدوات، وطرق عمل

---

(١٥) نزيه عمران، الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة عن طريق تكنولوجيا المعلومات، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد (٢)، (ألمانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية)، (٢٠٢٢)، ص٣٤٣.

(١٦) نزيه عمران، المصدر السابق نفسه، ص٣٤٣.

جديدة، في ممارسة العملية الديمقراطية، ونشر المناخ الملائم لتحفيز المشاركة السياسية، وتقويتها، من قبيل: التسويق السياسي، والحملات الانتخابية الإلكترونية, والانتخاب الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، والتعليق على القرارات الرسمية، والمشاركة في صنع السياسات العامة للدول، ورسمها، والاحتجاج الرقمي، والمناصرة، وحشد التأييد، لقضية معينة، مثل: (الاعتداء، والإدمان، والفقر، والفساد، والتمييز العنصري)، وغيرها من الأمثلة الحية[١٧].

والديمقراطية الرقمية كذلك، نمط جديد من أنماط الليبرالية، نتيجة الدمج بين تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، في العمل السياسي، كأدوات، وطرق عمل جديدة، في ممارسة العملية الديمقراطية. وللتطور التكنولوجي دور إيجابي في نشر المناخ الديمقراطي، الذى يتمثل في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية، وآلياتها، ومن أمثلة ذلك الأمر: الانتخاب الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، والتعليق على القرارات الرسمية، والمشاركة في صنع السياسات العامة، ورسمها، للدول، والاحتجاج الرقمي، وغيرها من الأمثلة[١٨].

ويعني مفهوم «الديموقراطية الرقمية « أيضًا، بأنَّه: محاولة لممارسة الديموقراطية بتجاوز حدود المكان، والزمان، والظروف المادية الأخرى، عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات». وتبقى الديموقراطية الرقمية، محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي، إذ تسعى المؤسسات العامة، او السياسية، إلى إيجاد طرق جديدة لإدارة الشؤون الحكومية، والإدارة العامة[١٩].

ويُعَرّف دكتور جمال محمد غيطاس (رئيس تحرير مجلة «لغة العصر») الديمقراطية الرقمية، بأنَّها: «توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الرقمية، في توليد جميع المعلومات، والبيانات، والمعارف، المتعلقة بممارسة قيم الديموقراطية، وآلياتها المختلفة، وجمعها، وتصنيفها، وتحليلها، وتداولها، بغض النظر عن الديموقراطية، وقالبها الفكري، ومدى انتشارها، وسلامة مقصدها، وفاعليتها في تحقيق أهدافها. ومن ثَمَّ فهي ليست نوعًا جديدًا من الديموقراطيات القديمة، بل هي وسائل جديدة لممارسة الديموقراطية. ونلاحظ أنَّ التكنولوجيا الرقمية، تؤدي دورًا مهمًا في تغيير كثير من الممارسات الديموقراطية، بل ستحدث أشكالاً لم تكن موجودة. وستسعى الديمقراطية الرقمية إلى تحقيق قيمة مضافة، تتمثل في فورية الممارسة الديمقراطية، وشفافيتها الكاملة، وسهولتها التامة، والوصول بآلياتها إلى أعلى مستوى ممكن من الدقة، والسير بها صوب الممارسة الديمقراطية المباشرة، من دون وسيط قدر الإمكان، لتكون بحق ثورة سياسية صنعتها تكنولوجيا المعلومات، وصفة الرقمية»[٢٠].

وتُعنى الديموقراطية الرقمية بشكل مؤكد، بجمع الأنماط الجديدة الخاصة بالممارسة في العمل السياسي، فعلى الرغم من تصاعد أهمية وسائل الإعلام للعمل السياسي، والديموقراطية، أصبح الكثير من القرارات

---

(١٧) علاء ابراهيم محمود، الديمقراطية الرقمية المعاونة في العراق، مقال منشور على موقع مؤسسة النبأ، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، تاريخ النشر٧/ ٩/ ٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٣/٢٤، على الرابط الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/freedoms/12374

(١٨) عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية: كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد (١٦)، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، (٢٠١٧)، ص٧٦.

(١٩) نزيه عمران، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٤.

(٢٠)مريم خالص حسين، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٤.

السياسية، يتم إنجازها عن طريق الاجتماعات، والاتصالات، المباشرة، وأصبح دور الإعلام مقتصرًا على مسألة التغطية، أو التسجيل للحدث، وأصبحت السياسة يتم ممارستها عن طريق الممارسة الشفهية، أو الورقية، وإجراء المفاوضات، وحملات الدعاية الانتخابية، وجمع التبرعات، وغيرها، والتي يتم جميعها عبر التلاحم مع أدوات تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، والتي عملت أيضا على تسريع العمليات المالية، والاقتصادية، في شبكات الأعمال، وأسواق الأوراق المالية، والتجارة الإلكترونية، وإحداث تغييرات ثورية في الاقتصاد بظهور الاقتصاد الرقمي، الذي أصبح يشكل نسبًا متصاعدة، من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة، ويساعد على الاحتفاظ بمعدلات نمو اقتصادي متصاعدة. وفي السياسة، كان لتكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، دور تعدى لمساعدة تسريع عمليات تشكيل الرأي العام، والتمثيل السياسي، وحتى صناعة القرار، بالاعتماد على الطابع المباشر لوسائل الاتصال، وأصبحت درجة التغيُّر تلك، تختلف حسب طبيعة كل نظام سياسي، ومدى تقدمها في الديموقراطية[٢١].

والديمقراطية الرقمية في نهاية الأمر، لا تعني اختراع نوع جديد من الديمقراطية، بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات، وآليات جديدة، أي لا بدَّ من وجود ديمقراطية تقليدية أصلا، لكى يتم تحويلها إلى رقمية، ومن ثَمَّ نجد أنفسنا باختصار أمام ظاهرة (سياسية - تكنولوجية) متنامية، تفرض نفسها فرضًا، وهي وليدة المصاهرة العميقة، التي تصل إلى حدّ التلاحم، بين أدوات ممارسة المواطن حقوقه السياسية، والديمقراطية من ناحية، ومنجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، من ناحية أخرى. وتلك الظاهرة السياسية – التكنولوجية الوليدة، لا تزال تتبلور - لاسيَّما في دول العالم النامي - إذ إنَّ مصطلح الديمقراطية الرقمية، لا يزال يعاني لغطًا في التعريف الدقيق له، إذ إنَّ منجزات العصر الرقمية لا تتوقف عند حدّ، ولكن الثابت أنَّ الديمقراطية الرقمية، تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي، والسياسي، مما يعني حتمية التعامل معها، وتطبيقها، وهو الأمر الذى ستظهره السنوات القليلة القادمة، لاسيَّما بعد التحول نحو مجتمع المعلومات.

ثانيًا- أشكال الديمقراطية الرقمية

يمكن للديمقراطية الرقمية أن تأخذ عدة أشكال، وتسهم في زيادة مشاركة الشعب، في اتخاذ القرارات المهمة في الدولة، وهي الآتي[٢٢]:

١- البرلمان الرقمي: إنَّ انتخاب مؤسسات تشريعية ليس نهاية الطريق، بل يجب مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المهمة، التي يتم مناقشتها في البرلمان عن طريق شبكة إلكترونية، وتعزيز ثقة الشعب بالمؤسسات العامة، وبقراراتها، وهو ما يمكن تسميته (البرلمان الإلكتروني)، ويحتفظ الأفراد بالتصويت متى رغبوا في المسائل الفاصلة، أو المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، أو تلك التي تطال حقوق الشعب، وحرياته الأساسية، أو المتعلقة بتشكيل المؤسسات العامة، كالحكومة، والبرلمان.

٢- الاقتراح الرقمي: وهو قيام المواطنين من أصحاب الاختصاصات، التي يتصل بها موضوع الاقتراح، على تقديم رؤية، وحلول، لمشكلة معينة، ويتم إرسالها عن طريق الأجهزة الإلكترونية

(٢١)نزيه عمران، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٧.
(٢٢) علاء ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره.

المختلفة، عن طريق الإنترنيت إلى المؤسسات العامة بعد ذلك، إن نال رضا الأفراد، وقناعتهم، على أن يمر بمرحلة التقييم، واستكمال النقص، وإزالة الغموض، واكتشاف نقاط الضعف، وصياغته بالشكل النهائي من قبل المختصين في مجلس الدولة، أو يقدم إلى لجنة خبراء مستقلين من منظمات المجتمع المدني، لتتولى الصياغة النهائية عبر ما يمكن أن نسميه برلمان المجتمع المدني، المكون من ممثلين عن المنظمات غير الهادفة، إلى الوصول إلى السلطة.

٣- الاستفتاء الرقمي: إنَّ قيام الدولة بإجراء استفتاء حول مشروع قانون معين، متعلق بالسياسة العامة للدولة، ذي اهتمام عام، من الممكن أن يتم أخذ رأي الشعب إلكترونيًا، وهي طريقة سهلة، وسريعة، وأقل تكلفة، مقارنة بالاستفتاءات العادية التي تتطلب جيشًا من الموظفين، وتعطيل لمؤسسات الدولة، إذ يتاح الأمر للتصويت الشعبي، عبر التطبيقات الاجتماعية التفاعلية لمدة قصيرة، وبما يكفل ديمقراطية العمل محل التصويت، ومساهمة الناس في اتخاذه.

٤- البرامج الحزبية الرقمية: إنَّ الطريقة الإلكترونية يمكن أن تستخدم من قبل الأحزاب السياسية، في تقديم برامجها، وفعَّالياتها الداخلية، ويتم استفتاء جماهير الأحزاب إلكترونيًا، على المسائل المهمة التي يتصدى لها الحزب، كما يستطيع الشعب رسم السياسة العامة للحزب، وتتحدد مواقفه من القضايا المصيرية، بمشاركة الجمهور المؤيد لهذا الحزب، وبهذا يمكن القضاء على الاستبداد، والمحابات في نفوس بعض قادة الأحزاب السياسية.

٥- النزاهة الرقمية: وهي قيام هيئة النزاهة باستخدام الوسائل الإلكترونية، في تسلم ملفات الفساد، والتقارير، ونشر الوثائق المتعلقة بكشف الذمة المالية لكبار قادة الدولة، وفضح صفقات الفساد، والمفسدين، ما يجعل الشعب على اطلاع كامل بالوضع الاقتصادي للدولة، ويشاركً في محاربة الفساد.

٦- طريقة للشكاوى: إذ يمكن أن يتم إنشاء مراكز متخصصة، بتلقي الشكاوى المختلفة من المواطنين، من دون أي رقابة، أو خطر عليهم، إذ يقوم المواطنون بتقديم شكواهم على المؤسسات، أو المسؤولين، أو تقديم تقارير عن الوضع العام، إلا أنَّها بحاجة إلى التفاعل من المسؤولين، وإلى سرعة الاستجابة.

٧- المجتمع المدني الرقمي: هناك مؤسسات عديدة تابعة لمنظمات المجتمع المدني، وهي مؤسسات مستقلة، وغير خاضعة للحكومة، مثل: المنظمات المهنية، والنقابات، إذ يمكن لأفراد مؤسسات المجتمع المدني، من التواصل بين النقابة، ومجلس إدارتها، والعاملين في مهنة، أو حرفة، والمنتمين للنقابة، عن طريق الأجهزة الإلكترونية المختلفة.

٨- الحملات الانتخابية الرقمية: وهي طريقة حديثة، ومتطورة، يمكن أن تعوض طريقة الملصقات الجدارية، وتقلل من تشويه الأماكن العامة، وتقلل من تكاليف الحملات الانتخابية، وهذه الطريقة ايضا تحقق العدالة، والمساواة، بين المرشحين، والمعاونة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات، أو مراقبتها.

٩- التظاهر والاحتجاج الرقمي: إنَّ أغلب المظاهرات، والاحتجاجات، في أغلب دول العالم، تتم عن طريق خروج مجموعات من الناس إلى الشوارع، للتعبير عن رفضهم لسياسات عامة، أو أوضاع غير مناسبة لهم، وهو ما قد يسبب الفوضى، والخراب أحيانًا. لهذا فإنَّ الطريقة الإلكترونية، وهي أن تقوم مجموعة من الأفراد، الذين لديهم مطالب معينة، وتجمعهم أهداف مشتركة، أن يقوموا بالترويج لمطالبهم، ليحققوا التفاف الرأي العام حولها، عن طريق الوسائل الإلكترونية المختلفة، وإيصالها إلى المسؤولين، وإلزامهم بتلبيتها، وتتحقق المعاونة في هذا التطبيق، في إبلاغ السلطات المختصة المسؤولة عن الأمن، أو منح إجازة التجمع، والتظاهر.

المبحث الثاني

توظيف الحكومة الالكترونية لترسيخ الديمقراطية الرقمية في العراق

المطلب الأول: دور الحكومة الإلكترونية في دعم الديمقراطية الرقمية

في العمليات الانتخابية السابقة خلال تنظيمها (٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٤)، اعتمدت مفوضية الانتخابات العراقية على طريقة العد، والفرز، اليدوية، إذ يتم التحقق من هوية الناخب، ومطابقتها مع السجل الانتخابي، على مستوى المكتب الانتخابي، ثم تجري عملية التصويت باستخدام ورقة الاقتراع الخاص، وتوضع في صناديق خاصة، ثم تجري بعد ذلك عملية العد، والفرز اليدوية، داخل المكاتب، وهذه العملية كانت محط انتقادات، واتهام، من بعض الكتل السياسية، والتشكيك بحصول عمليات تزوير في الانتخابات. وفي الانتخابات التي أجريت عام (٢٠١٨- ٢٠٢١)، اعتمدت مفوضية الانتخابات نظامًا إلكترونيًا، من أجل تسهيل عملية التصويت، والمشاركة السياسية، كذلك تجنب أي اتهامات، أو عمليات تزوير في الانتخابات. ويتضمن النظام الجديد «التصويت الالكتروني»، تدقيق هوية الناخب، عبر قراءة بيانته إلكترونيا في جهاز التحقق، بعدها يمنح ورقة اقتراع، ويُؤَشِّر الناخب على مربع القائمة، والمرشح الذي يرغب في انتخابه، بواسطة قلم إلكتروني خاص، ثم يتم وضع ورقة اقتراع الناخب في جهاز هو الآخر إلكتروني، يعمل على قراءة اختيار الناخب، ويحفظ المعلومات بشكل إلكتروني، ثم بعدها ترسل نتائج الانتخابات على مستوى المكاتب الانتخابية مباشرة، من دون تدخل العنصر البشري إلى المقر الرئيس للمفوضية، عبر وسط ناقل (إلكتروني) لا يمكن اختراقه، مع اعطاء مراقبي الكيانات السياسية في كل مكتب انتخابي، نسخة من تقرير النتائج المرسل إلى المفوضية[٢٣].

ومن هنا يأتي دور وسائل التطور الإلكترونية، في تعزيز الديمقراطية الرقمية، وترسيخها، عن طريق عدد من المبادئ منها:

---

(٢٣)عارف يوسف؛ علي جواد، الانتخابات العراقية.. التصويت الإلكتروني يثير موجة استياء وغضب عارمة، تقرير منشور على موقع وكالة الأناضول التركية، تاريخ النشر: ٢٠١٨/٥/١٣، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٤/١٦، على الرابط الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1/1143669 التقرير العراق ٢٠٢١، كذلك ينظر: تقرير بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق، تاريخ النشر: ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ دخول الموقع النهائي: ٢٠٢٥/٤/١٦، على الرابط الإلكتروني: https//:www.eods.eu/library/eu_eom_iraq_2021_final_report_-_arabic.pdf

أولًا- التصويت الإلكتروني: إنَّ خيار التصويت الإلكتروني ليس نابعًا من تسهيل العملية الانتخابية، وترشيد الموارد فقط، بل هو خيار استراتيجي يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، فهو يتيح استغلال التقنيات لتدعيم المشاركة في صنع القرار الوطني.

ويُعَرَّف التصويت الإلكتروني، بأنَّه: «ممارسة المواطنين لحقهم السياسي في الانتخابات، بالتحقق من هوية الناخبين، ويتم اختيار المرشحين عن طريق استخدام وسائل تقنية، بدلًا من الطرق التقليدية، كأوراق، وصناديق الاقتراع، ويتم تخزين نتائج الانتخابات في أنظمة الحاسوب الآلي، وفق معايير فنية، وأمنية، معينة، لتحقيق أقصى درجات الشفافية، والدقة، والأمن، مما يضمن نزاهة العملية بصورتها الإلكترونية، ثُمَّ يتم مباشرة فرز الأصوات، وعدَّها بشكل إلكتروني»[٢٤].

ويُعَرّف التصويت الإلكتروني كذلك، بأنَّه: «استخدام الوسائل الإلكترونية بشكل يُسهل من ممارسة العملية الديموقراطية، عن طريق نظام إلكتروني يتم عن طريقه تسجيل الأصوات، من دون الاعتماد على النظام الورقي التقليدي. ويضيف البعض بأنَّ استخدام الوسائل التكنولوجية في عملية التصويت، ولو كان بشكل جزئي في عملية عدّ الأصوات، يُعدُّ شكلًا من أشكال التصويت الإلكتروني»[٢٥].

ومن مميزات التصويت الإلكتروني، ما يأتي:

١- استخدام نظام الماسح الضوئي في العملية الانتخابية، عن طريق أجهزة تقوم بالتقاط صورة واضحة، بعدها يتم تحويلها لبيانات قابلة للقراءة من قبل الحاسب الآلي، وتكون هذه الصورة في مرحلة التصويت الإلكتروني، على شكل علامات تمثل اختيار الناخب، إذ يتم منح كُل ناخب بطاقة اقتراع يمكن قراءتها إلكترونيًا، ويكون عند اسم كل مرشح رمز مطبوع بشكل دائري، ويصوت الناخب بتظليل ذلك الشكل، ويتم بعدها فرز الأصوات عن طريق جهاز التبويب المحوسب، ويتم تسجيل الأصوات وفقاً لذلك، وتسجل في قاعدة بيانات، وتجمع للوصول إلى النتيجة الإجمالية، ومن مميزات نظام الماسح الضوئي، هو تسريع عملية الإعلان عن النتائج في الدول، أسرع من تبني النظام التقليدي (الفرز اليدوي). ولا يقتصر استخدام الماسح الضوئي في مرحلة عدّ الأصوات فقط، بل يمكن أن يبدأ من مرحلة تسجيل بيانات الناخبين، مرورًا بالتحقق من هويتهم[٢٦].

٢- دور التصويت الإلكتروني المحوري، والمهم، في فرز أصوات الناخب، وعدّها، ويتم تصميم آلة التصويت الإلكتروني المباشر، بشكل يُسهل على الناخب عملية الاقتراع، وبشكل خاص المقترعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يضمن هذا النظام عدم قيام الناخب بخيارات مبهمة[٢٧].

---

(٢٤)عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديموقراطية والتنمية المجتمعية، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، (٢٠١٢)، ص١٣٠.

(٢٥)خضر عباس عطوان؛ حمد جاسم محمد، الأمن والإدارة الإلكترونية في العراق ..رؤية استراتيجية لإدارة عملية تصويت انتخابية مفترضة، بحث في مجلة رسالة الحقوق، العدد (١)، (جامعة كربلاء، كلية القانون)، (٢٠١٢)، ص٦٣.

(٢٦) عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة، التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول، مجلة القانون، العدد (١٢)، (مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني)، (٢٠٢٢)، ص١٩.

(٢٧)عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة، التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول، مجلة القانون، العدد (١٢)، (مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني)، (٢٠٢٢)، ص٢١.

٣- يسهم التصويت الإلكتروني بزيادة المشاركة السياسية، إذ يسهل التصويت الإلكتروني من العملية الانتخابية، وذلك عن طريق تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم من أي مكان آخر. ويُعَدّ وسيلة مريحة للإدلاء بالصوت للمواطنين الموجودين بالخارج، والمواطنين الذين يعانون من اعتلالات صحية تمنعهم من الحضور، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، وممارسة حقهم الدستوري في اختيار من يمثلهم بسهولة، ويُسر.

٤- يدعم التصويت الإلكتروني حفظ البيانات، وتخزينها، في أكثر من موقع أصلي، وبديل، والسرعة القياسية في معالجة البيانات، واستخراجها، مما يساعد في إتمام العملية الانتخابية بكفاءة عالية، وإعلان النتائج في وقت وجيز، وهو ما يساعد في القضاء على التزوير، والتلاعب في العملية الانتخابية، ونتائجها[٢٨].

٥- التخلص من المشكلات المتعلقة بالمعاملات الورقية، كإتلاف الأواق، أو الخطأ في اسم المرشح، والمعضلة الأهم وهي توفير أماكن لحفظ الأوراق، ونقلها، قبل العملية الانتخابية، وفي أثنائها، وبعدها، مما يكلف الدولة أموالًا طائلة. والتصويت الإلكتروني أيضًا يقلّص الحاجة إلى عدد كبير من منظمين العملية الانتخابية، من قضاة، ومشرفين، لاسيَّما في الدول التي تتسم بكثافة سكانية عالية، كما أنَّها تكفل حدًا كبيرًا من النزاهة، والشفافية، والمصداقية، في العملية الانتخابية، إذ يتم اعتماد مجموعة من الضوابط، التي تكفل سلامة عملية التصويت الإلكتروني، ومنع التصويت لأكثر من مرة. ويقضي التصويت الإلكتروني على مساوئ التصويت التقليدي، بوقوف الناخبين في طوابير طويلة، وما قد ينتج منها، فضلًا عن الحاجة للانتظار لساعات طويلة، وتعطيل الدوام، وإيقاف العمل في الدوائر الرسمية في الدولة، بسبب الانشغال بالعملية الانتخابية، وتطبيق أيام لحظر التجول، وقطع سبل عيش المواطنين[٢٩].

ثانيًا- توسيع مبدأ المشاركة

١- إنَّ تأمين مبدأ المشاركة العامة في صنع القرار، يقع في مقدمة المقاصد التي ينشدها تطبيق الديمقراطية، وتسعى إلى تكريسها على أرض الواقع، بهدف التأثير في اختيارات السياسات العامة. كما تتطلب المشاركة السياسية توفر القوانين الضامنة، لحرية التعبير عن الرأي، والمشاركة في الأحزاب، والجمعيات، والترشيح للانتخابات، فإنَّها تقتضي أيضا توفر الوسائل، والأدوات المادية، والتقنية، التي تسهل متطلبات المشاركة، وتحققها، والضامنة، والمعززة، للمشاركة الشعبية، سواء بإشاعة ثقافة الحوار، والتعبير الحر عن الرأي، والوعي التام بأهميته، في التأثير في الخيارات السياسية لصنَّاع القرار[٣٠].

٢- تقليل التكاليف، وخفض إمكانات الحكومة في طباعة مستندات الانتخاب، وتقليل الاعتماد على الأشخاص لإدارة عملية الانتخاب، وعدم تضخيم جسم المفوضية العليا، والتي قد تقود إلى ظهور انحيازات لهذا الطرف أو ذلك، وتقليل تكاليف تدريب أولئك على تعلم مسائل نقل الصناديق، أو غلقها، وتوفر فرص أقل في فرز الأصوات التي ستتم إلكترونيًا، بحضور ممثلي القوى كافة، في مكان واحد[٣١].

---

(٢٨)عبد المجيد رمضان، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٢٩)جمال علي الدهشان، دور التكنلوجيا في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، العدد٢، المجلد١، (مصر، جامعة المنوفية)، ٢٠١٨، ص ص١٤٩-١٥٠.

(٣٠) عبد المجيد رمضان، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٣١) خضر عباس عطوان، نحو فهم إيجابي للديمقراطية، أي ديمقراطية تلائم العراق؟ ج ١، صحيفة الزمان (طبعة بغداد)، العدد (٢١١٣)، في: ١٧/ ٥ /٢٠٠٥، ص١٤.

٣- إعطاء طريقة تصويت إلكتروني محددة، بحيث لا تفتح ورقة التصويت الإلكتروني، إلا بعد تحديده بموجب المعلومات المركزية المتوافرة نسخة منها لديها، كما لدى باقي مؤسسات الدولة، وتسهيل مباشرة عملية الاقتراع للمواطنين كافة، المشمولين بالاقتراع، بحيث يمكنهم التصويت مثلًا عن طريق مواقع العمل، أو المنزل، أو أي مكان آخر، من دون التقيد بشرط الذهاب إلى مراكز الاقتراع في زمان، ومكان محدد[٣٢].

٤- تعزيز حرية الرأي، في أعقاب التطور الهائل لشبكة الانترنت، وتطور تقنية الاتصالات، والتواصل الرقمي، الذي ضمنته شبكات التواصل الاجتماعي من قبيل (فيسبوك-توتير- وغيره)، والمواقع الإلكترونية الإخبارية، والتفاعلية، والمدونات، وغيرها من تمظهرات التكنولوجيا الرقمية، المندرجة تحت لواء الحكومة الإلكترونية، أتيحت للأفراد، والجماعات فضاءات شاسعة، ومساحات حرة، للتداول، والنقاش، في أمور الحياة كافة، وفي مقدمتها القضايا السياسية، فتوسعت ضمن هذا المدى فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية، والفكرية، بحرية مُطلقة بعيدًا عن ضغوطات المجتمع، والنظام السياسي الحاكم[٣٣].

٥- دخول تكنولوجيا المعلومات، والاتصال، ميدان العمل السياسي، وظهور آليات، وطرق، عمل جديدة للتعبير عن الرأي، وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية- وحملات انتخابية- ومواقف سياسية وحقوقية...)، فيما يمكن أن نصفه بديمقراطية تكنولوجيا الإعلام، والاتصال، أو (الديمقراطية الرقمية)، التي يتم عن طريقها توظيف منتجات الثورة التكنولوجية الرقمية، أمَّا بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لجهة توسيع فضائها، ومجال عملها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام، والمعلومات، والاتصال، على مستوى الأجهزة، والأدوات، بعدّها البنية الحاملة، وعلى البيانات، والمعطيات، والمعلومات، بعدّها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج، والشيوع، والانتقال من الجهة المنتجة، والمخزونة، والباثة، إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج، أو المستهلكة له، بهذا الشكل أو ذاك. إذ إنَّ الدمج بين تكنولوجيا الاتصال، والمعلومات، والعمل السياسي، أفرز أدوات، وطرق عمل جديدة، في ممارسة العملية الديمقراطية، ونشر المناخ الملائم لتحفيز المشاركة السياسية، وتقويتها، من قبيل: التسويق السياسي، والحملات الانتخابية الإلكترونية، والانتخاب الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، والتعليق على القرارات الرسمية، والمشاركة في صنع السياسات العامة للدول، ورسمها، والاحتجاج الرقمي، والمناصرة، وحشد التأييد لقضية معينة[٣٤].

---

(٣٢) كنعان علي عبد الفتاح، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية. (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، (٢٠١٤)، ص١٦٧.

(٣٣)رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.. واقع وآفاق، مقال على موقع صحيفة رأي اليوم، تاريخ النشر: ٢٠١٥/١٠/٢٤ ، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٣/٢٥، على الرابط الإلكتروني: https://www.raialyoum.com/%D8%B1%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1/

(٣٤)مجدي عبد الرحمن عبد الله، آليات مقترحة لتفعيل دور الثورة الرقمية في تعزيز الأمن الفكري الرقمي لدى شباب جامعة الوادي الجديد، مجلة كلية التربية، العدد (٩٤)، (مصر، جامعة بني سويف)، (٢٠٢٠)، ص٤٨.

٦- تمكين المواطنين المشمولين بحق الاقتراع كافة، من المشاركة في الانتخابات بغض النظر عن مكان الإقامة، داخل العراق، أو خارجه. وهذا الأمر سيعزز المشاركة السياسية، عبر إتاحة التصويت للجميع، باعتماد نظام العراق كدائرة انتخاب واحدة، فالأمر يسير بحيث لا يجبر المواطن، على تثبيت مسبق لمنطقة السكن، التي يرغب التصويت فيها، وحتى للمواطنين خارج العراق لهم ذات الحقوق، من تعريف أنفسهم ضمن دائرة انتخابية محددة، واستخدام بطاقاتهم الشخصية الإلكترونية التعريفية للتصويت، من دون الحاجة لحزمة الموارد، والإجراءات، وموافقات البلد المضيف، حيث بإمكان أي مواطن مقيم خارج العراق، من ممارسة حقه ومن أي وسيلة اتصال رقمية، من دون التقيد بالمكان. والتكاليف التي تصرف على الانتخابات، وهنا لن تتاح للمواطن الواحد ممارسة غش التصويت بموقعين أو أكثر (وهو أمر لوحظ بالانتخابات السابقة، إذ يذهب لمكان ثانٍ للتصويت فيه، ويقوم أفراد آخرين بالتصويت نيابة عنه بمركز الاقتراع الأصلي)[٣٥].

٧- السرعة، والدقة، والمرونة، في استخلاص النتائج. باستخدام البرمجيات المختلفة بإمكان عدّ الأصوات، وفرزها، واستخلاص النتائج بدقائق معدودة، من دون الحاجة إلى عدّ يدوي مزعج، ومجهد، ويظهر الطعن فيه من أكثر من جهة. وبالإمكان توفير الجهد في التصويت الإلكتروني، لمراقبة الآليات فقط، وهي آليات محايدة، ومتجردة، ولا مجال للخطأ في العد، والفرز[٣٦].

٨- الواقع، إنَّ الاستفادة من ديناميكية الديمقراطية الرقمية، وثمارها، لم تقتصر على الأفراد بل استفادت منها حركات المُعارضة بكل تلويناتها، وأطيافها المختلفة، كأداة إعلامية جديدة لا تخضع للرقابة الحكومية، مع قدرتها على الانتشار، والتأثير في الرأي العام بسلاسة، وسرعة منقطعة النظير. وهذا ما يُفسر درجة التأثير المُرتفعة للإنترنت في النُظم المُنغلقة، والاستبدادية، مقارنة مع النظم الديمقراطية، والتي كانت تتسم باحتكار الدولة، وحلفائها، لوسائل الإعلام التقليدية، والتحكم في هامش حرية التعبير داخل المجتمع، وإضعاف دور الأحزاب السياسية، وفاعليتها، وغيرها من سمات النظم الدكتاتورية[٣٧].

ثالثًا- تطوير فاعلية النظام واستجابته

١- تأكيد قدرة النظام على التوظيف الفاعل للموارد، والامكانات المتاحة، لتحقيق الأهداف المنشودة، في سبيل ضمان استمرار، واستقرار، هذا النظام، مع تكريس شرعيته على مرتكزات التأييد الشعبي له، عبر تطوير استجابته الجدية للمطالب العامة. ويتحقق دور الحكومة الإلكترونية في هذا المسار عبر عدة مداخل، يصب بعضها بصورة مباشرة، ورئيسة، في بناء هذا المرتكز المهم للحكم الديمقراطي، لاسيَّما إذا علمنا أنَّ من أهم أهداف الحكومة

---

(٣٥)زينة مالك عريبي، التحول الرقمي في العراق بين التحديات والفرص ما بعد وباء كورونا، (بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط)، (٢٠٢٤)، ص٥.

(٣٦)حاج بشير جيدور ، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد (١٥)، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، (٢٠١٦)، ص٧٢٨.

(٣٧)حسين محمود هتيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي (عمَّان، دار أسامة للنشر)، (٢٠١٤)، ص٩٨.

الإلكترونية، وأولها، تطوير فاعلية العمل، ورفع مستويات الإنتاج، والارتقاء بمعايير الكفاءة فيه، عبر عدة سبل، أولها محاولة الافادة من التقنية الرقمية، سواء في تبني الخطط، ورفع مستويات الانتاج، والتسويق، في مقابل تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليل تكلفة الخدمات المقدمة، والتنسيق بين تلك الهيئات المختلفة في هذا المجال، وتوزيع المهام بينها بانسيابية عالية، وهذا الأمر لا يتحقق بدوره إلا باتباع مسار التطوير الإداري، والاصلاح الحكومي، عبر سلسلة إجراءات، واصلاحات هيكلية، لترشيق البنى، وحلقات الروتين، وايقاف الهدر الهائل في المال العام، نتيجة التوظيف غير المدروس, وعند هذا المستوى ستتحسين– على نحو ملحوظ- استجابة الحكومة للمطالب العامة، عبر توفير الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة، وفاعلية، والأسهل وصولاً للجميع((٣٨)).

٢- إنَّ التصويت الإلكتروني سيلغي الحاجة إلى فرض أحكام، وإجراءات أمنية مشددة، قبل عمليات التصويت، وفي أثنائها، وبعدها، ويلغي إجهاد إمكانات القوات الأمنية، والجيش، بعملية يمكن في الأساس الاستغناء عنها، طالما أنَّ مسالة الانتخاب يمكن إجراؤها إلكترونيًا، وهي ايضا مسألة حق قابل للتنازل عنه من قبل أي فرد((٣٩)).

٣- لقد أدت عملية التدفق الحر للمعلومات، والمعطيات، عبر شبكة الإنترنت، إلى إزالة الحواجز بين النظم السياسية، فالعالم أصبح قرية صغيرة لا مكان فيها للأسرار، وكذلك تمَّ استخدام الإنترنت في الترويج لمنظومة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليًا، وأدى أيضا إلى انفتاح المجتمعات المُنغلقة، على ثقافات، وممارسات، وفلسفات أخرى، بشكل أسهم في زيادة الضغط على كثير من النظم السياسية القائمة، إذ اضطرت العديد من الأنظمة الاستبدادية، والحكومات القمعية، لتطبيق إصلاحات سياسية، وحقوقية، ولو جزئيًا، لتلبية بعض المطالب المشروعة لمواطنيها.

٤- على صعيد آخر، تسهم الديمقراطية الرقمية بصورة غير مباشرة، في ترصين هذا المرتكز المهم للحكم الرشيد، عبر المساعدة في تهيئة القاعدة الذهنية، والمعرفية له، بتسهيل وصول الأفراد إلى المعلومات التي تمكنهم من تطوير قدراتهم، ومهاراتهم، إذ يستدعي تحول الخدمات الحكومية إلى النموذج الإلكتروني، تأهيل الأفراد للتعامل مع وسائل الكمبيوتر، والاتصالات، مما يرفع بالضرورة مستويات الوعي للأفراد، وتعزيز قدرتهم للتفاعل الايجابي معها، ومع البيئة الاجتماعية، عبر تطوير حلقات التواصل، والاتصال، بين فئات المجتمع. فضلًا عن ذلك، فإنَّ الحكومة الإلكترونية تقوم على عدة مفاهيم أساسية، أهمها توفير الفرص التعليمية للأفراد كافة وفي كل مكان، لذا أصبح التعليم الإلكتروني عبر بوابتها الإلكترونية، وعن طريق خدمة التعليم الإلكتروني (e-learn). وبالإضافة إلى الكفاءة العالية التي يقدمها هذا النوع من التعليم، فإنَّ أسعار المسافات، والمناهج الدراسية، تكون مدعومة من الدولة، بل إنَّ بعضها مجاني، ولاسيَّما تلك المتعلقة بالمهارات الأساسية. وبذلك تفتح الحكومة الإلكترونية أمام

(٣٨) جمال علي الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٩-١٥٠.

(٣٩)خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الإلكترونية في الانتخابات، جريدة الزمان العدد (٣١٢٣)، (طبعة بغداد)، (١٧) حزيران (٢٠٠٨)، ص١٥

الأفراد، بابًا واسعًا للتعليم الأساسي، أو الأكاديمي، وهو باب لم يكن مفتوحًا من قبل أمام المواطنين، ما يوفر لهم فرصًا أفضل للعمل، والإنتاج، لتحسين ظروف حياتهم، كما أنَّ هذه الخدمة تعدُّ بديلاً مجديًا للدولة، توفر عن طريقها قدرًا كبيرًا من النفقات، المخصصة للبنى التحتية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، لاسيَّما المعاهد العليا، والجامعات، والتي تمثل في الكثير من الدول تحديًا حقيقيًا[٤٠].

المطلب الثاني: المتطلبات والمعوقات

أولًا- المتطلبات

١- المتطلبات الفنية والتقنية: وهو كيفية الاستفادة من تقنية «البلوك تشين»، أو الكتل الانتخابية الحكومية، كما في التجربة الروسية من التجارب الجيدة في استخدامها في الانتخابات الروسية، وتهدف إلى منع أي عميات للغش، والتحايل، وتهدف هذه التقنية إلى ضمان انسيابية أصوات المساهمين، ومثالًا واقعيًا على الأثر الملموس الذي أحدثته هذه التقنية، من ضمان أمان عملية التصويت، ونزاهتها، كذلك تنظيم قواعد المعلومات الخاصة بالناخبين، والتي تعدُّ أحد أهم العوامل المهمة في نجاح عملية التصويت الإلكتروني، وهذا يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة، تدار من قبل جهة إدارية متخصصة، إذ تقوم بتسجيل البيانات كافة المتعلقة بالمواليد، والوفيات، للمواطنين، على أن يتم تحديثها بشكل مُستمر، وهذه البيانات تساعد الجهة المنظمة للعملية الانتخابية في الانتخابات[٤١].

٢- الملاكات البشرية المدربة: يعدُّ العنصر البشري المدرب جيدًا، هو حجر الزاوية في التصويت الإلكتروني، إذ إنَّ المنظومة الإلكترونية المتطورة، تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة لتشغيلها، وهو ما يقود إلى تدريب عدد كافٍ من العاملين، على أنظمة التصويت الإلكتروني، حتى يكونوا على كفاءة عالية في استخدام التقنية، والتحكم بها، واستغلالها بالشكل الأمثل. فضلًا عن ذلك، فلا بدَّ من توفير فريق من الدعم الفني المستمر، لتلافي أي خطأ قد يطرأ على عملية التصويت. إنَّ من متطلبات تبني تقنيات التصويت الإلكتروني، هو تطوير آليات تأهيل الموارد البشرية، وأساليبه، وتغييرهما، حتى تكون متوافقة مع توجهاتها، ورُؤاها المستقبلية، فهناك حاجة ماسة للملاكات البشرية المؤهلة، للتعامل مع التقنيات الإلكترونية، وهو ما يستدعي الاهتمام بأساليب الابتكار المتعددة، واستخدام الأساليب الحديثة في التدريب[٤٢].

٣- المتطلبات القانونية: إنَّ وجود تشريعات قانونية هي أداة مهمة، قبل الشروع في استخدام التصويت الإلكتروني في أي دولة، وبما يتفق وقوانين الممارسة الانتخابية في تلك الدولة، إذ لا يمكن الحديث عن تطبيق مثل هذا المفهوم الجديد، ما لم تكن هناك أدوات تشريعية واضحة،

---

(٤٠) حسين محمود هتيمي، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

(٤١) عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، التصويت الإلكتروني بصفته ضمانة لتحقيق نزاهة العملية الانتخابية «دراسة مقارنة مع الإشارة لحالتي مصر والأردن»، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، المجلد٢، العدد١، (الاردن، جامعة الزيتونة الاردنية)، ٢٠٢١، ص١٧٣

(٤٢) عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة، التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

ومحددة، تنص على إمكانية تطبيق التصويت الإلكتروني، وهو ما يتطلب إقرار النصوص القانونية المرتبطة بتطبيقات العملية الانتخابية، ومراجعتها، ودراستها، لتفعيل أو إيجاد النص القانوني الداعم لعملية التصويت الالكتروني[٤٣]. وقد نصَّت العديد من دساتير الدول، وقوانينها، على حق المشاركة، والانتخاب، لكل أفراد المجتمع، والمساهمة في إدارة البلد، إذ نصَّ الدستور العراقي في المادة العشرين: «للمواطنين، رجالاً، ونساءً، حقَّ المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت، والانتخاب، والترشيح»، ولضمان نزاهة الانتخابات بشكل أوسع، فقد تشكلت هيئة باسم (مفوضية الانتخابات العراقية)، لتكون جهة مستقلة تشرف على الانتخابات، بعيدًا عن التأثيرات السياسية، وقد ذكرها الدستور العراقي في المادة (١٠٢): «تتولى المفوضية مسؤولية تنظيم، وإجراء، الانتخابات، والاستفتاءات، في العراق، وتتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، والإداري»[٤٤].

٤- التوعية الانتخابية: تعدُّ توعية المجتمع مهمة جدا في المشاركة بالعملية الديمقراطية، وإنَّ تشجيع المشاركة في الانتخابات، وتعزيز الديمقراطية، وإعطاء الناخبين تفاصيل العملية الانتخابية، هي جزء من الثقافة السياسية. كما أنَّ رأي الشعب، وقناعته، بالتصويت الإلكتروني مهم، وضروري، لأنَّ الشعب هو مدار العملية الانتخابية، ومناطها، وهذا يتطلب القضاء على الأمية، والأمية الرقمية، الموجودة لدى بعض الناخبين، وتوعية الناخبين بأهمية المشاركة الانتخابية، وضرورتها، لخلق عملية ديمقراطية تمكنهم من اختيار المرشحين الحقيقيين، لبناء مستقبل أفضل لهم، كذلك توعية الشعب بأنَّ التصويت الإلكتروني سيوفر لهم الوقت، والجهد، عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في عملية التصويت، مثل البريد الإلكتروني، ومن ثَمَّ يساعد على عملية التحول الديمقراطي[٤٥].

٥- المتطلبات المادية والأمنية: إنَّ توفير الأجهزة الإلكترونية الحديثة الخاصة بالانتخابات، والبنى التحتية الضرورية، فضلًا عن حفظ الأجهزة، وصيانتها، والملاك البشري المدرب، تتطلب موارد مالية كبيرة قد لا تتوفر للعديد من الدول، كما أنَّ هناك ايضا المتطلبات الأمنية، والتي تحمي المعلومات المخزونة من التلف المتعمد، أو سرقة البيانات الإلكترونية، أو التدخل في العملية الانتخابية بقصد الإضرار بها، وهذا يتطلب أجهزة أمنية مدربة جيدا على الحرب السبرانية، وكيفية مواجهتها.

ثانيًا- المعوقات

إنَّ أبرز المعوقات هي تلك المتعلقة بحفظ قواعد البيانات، وكشفها، ونقلها، وإتلافها، سواء وقع عن خطأ بشري، أو إلكتروني، مقصود، أو غير مقصود. وأهم تلك التحديات، هي الآتي:

١- تدخل العمل السياسي بالعمل الإداري: إذ قد تحاول بعض القوى استغلال موارد الحكومة، لإعادة تعريف من هم المواطنون، أو استثمار قواعد البيانات، مستغلين عدم حرمة الإجراءات الإدارية، والعمل الإداري، لصالح غايات قد لا تخدم المواطن، أو مصلحة البلاد العليا, وهذا يتطلب وضع حرمة للعمل الإداري، ووضع حدود لتداخل العمل السياسي-الحكومي، والعمل

(٤٣) عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.
(٤٤)دستور جمهورية العراق الدائم لعام (٢٠٠٥)، المواد (٢٠، ١٠٢).
(٤٥)عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

الإداري، للمؤسسات المختلفة في الدولة العراقية (أي العمل دون مستوى الوزير، والذي هو عمل مهني، وليس سياسيًا)[٤٦].

٢- إمكانية التجسس الإلكتروني على مواقع المواطنين، وقواعد بياناتهم، إذا لم تكن هناك حكومة وطنية مسؤولة، ومصدر الخطورة هو في إمكانية (وتحت تصرف بشري مقصود)، زرع بعض قواعد البيانات لأشخاص الغرض منه وصفهم بالمواطنين، وهذا يتطلب تحصين الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية (مركز حفظ البيانات الوطنية الموحدة). إنَّ مفهوم الأمن القومي، لم يعد جامدًا كما كان في السابق، بل هو متغير، وفي الغالب لا يدخل فيه إحصاء السكان، فأي إحصاء هو شبه معروف (كتأكيد أو كتقريب)، حتى على مستوى الباحثين، وليس على مستوى أجهزة الاستخبارات الدولية، وفي الغالب تعمد دول إلى إصدار قواعد بيانات عن الفئات العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي لمواطنيها[٤٧].

٣- شلل الإدارة: إنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية دفعة واحدة، كبديل للإدارة التقليدية المعمول بها حاليًا، سيسبب شللًا في الوظائف الإدارية للدولة. فالبنية التحتية «الأجهزة، والشبكة الإلكترونية، وقوانين الحفظ والاسترجاع الإلكتروني، والمنتسبين الذين يجيدون التعامل الإداري، والرقمي، والقانوني، في آن واحد، والأبنية المخصصة» كلها ما زالت غير متوفرة[٤٨].

٤- إنَّها مواقع غير تفاعلية: إذ حركة الاتصال ذات اتجاه واحد، من الموقع إلى المتلقي (المواطن)، وهذا يعكس ضعف النضج الوظيفي- المهني، لدى القائمين على تلك المؤسسات بشكل عام. ولمضمون وظيفة الموظف بشكل خاص، كون الوظيفة تكليفًا، ومسؤولية، وخدمة، وليست تشريفًا، وسلطة، وامتيازات[٤٩].

٥- إنَّها مواقع راكدة: نادرًا ما تتعرض للتحديث، وأسبابها إساءة تفسير البيروقراطية، التي غالبًا ما تعدّ إنشاء الموقع الإلكتروني هو الغاية، وليس بوصفه وسيلة لتقليص سبل، وعراقيل، وتقليص (الوقت، والجهد، والمال)، أمام المواطن للاتصال بخدمه.

٦- ضعف التنظيم: إذ تحوي المواقع غالبًا معلومات ليس للمواطن (محدود المستوى التعليمي) ثقافة، أو حتى حاجة بأغلبيتها. وأسباب ذلك إغفال أهمية الوقت لدى المواطن، في البحث عن المعلومات. وأحيانًا، تكون المواقع استعراضية بخيلة، تضم تقنيات عالية من صور، ومقاطع فيديو، وهي ليست ذات قيمة عملية. وقد لا تعطي شيئًا للمستخدم، بمعنى أن يخرج منه صفر اليدين.

---

(٤٦) محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة (cybrarians journal)، دورية الكترونية في مجال المعلومات، العدد (٩)، يوليو (٢٠٠٦)، ص ص٢٩-٣١، على الرابط الإلكتروني:

https//:www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/e-government/٣٠٤/index.html

(٤٧)عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة، التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٤٨)خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص١٥

(٤٩)نفس المصدر السابق، ص١٥

٧- سيادة الأمية والجهل بين الجماهير، ووجود بعض المعوقات في حياة المواطن، وهو أساس الدولة، فهو يمنع المواطن من أن ينفتح على مطالب أكبر.

٨- تَولّد شك لدى المواطن العراقي، في كون النظم السياسية المتعاقبة تعمل لمصلحته، لذا هناك ضعف في درجة التفاعل من جانب المواطن مع الدولة. وهنا سيكون لزامًا على الأنظمة السياسية، التي تتعاقب على الحكم في العراق، بناء ثقافة جديدة لدى المجتمع العراقي، أساسها كيفية نقل المواطن من الثقافة السلبية، في التعامل مع مصلحة الدولة العراقية، إلى فضاء إتاحة الدولة ثقافة مساءلة الأنظمة السياسية، وانتهاء نبرة الغربة عنه. ومن ثم الاتجاه كخطوة لاحقة، والتي نرجو أن تكون قصيرة، نحو ثقافة التفاعل بين المواطن، والدولة، وثقافة الاعتزاز بالهوية العراقية.

الخاتمة

أسهمت الديمقراطية الرقمية في تعظيم التأثيرات السياسية للإنترنت في العراق، فضلًا عن اتساع نطاق النفاذ إليه، وارتفاع نسبة الشرائح الاجتماعية المستخدمة له، لاسيَّما شريحة الشباب. إذ حدث تحول واضح في أنماط استخدام الشبكة العنكبوتية خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه ارتفاع معدلات استخدامها، كوسيلة، وكساحة للعمل السياسي الرسمي، وغير الرسمي، فلم يعد الإنترنت يمثل عالمًا سياسيًا افتراضيًا فحسب، بل إنَّه فضاء سياسي مفتوح للجميع ولاسيَّما فئة الشباب، وذلك لما أتاحه الإنترنت من حرية الحوار، والتعبير عن الرأي، والمناقشات، عبر منتديات الإنترنت، والمدونات، وإنشاء المواقع، والمجموعات البريدية، واستطلاعات الرأي الإلكترونية، والتجمعات الافتراضية، وعملية الاحتجاج الرقمي.

فقد قامت تكنولوجيا الإعلام، والاتصال، بدور حيوي في دعم الديمقراطية، والمشاركة حول العالم، بما أتاحته من أدوات تعبير، واستراتيجيات عمل، في المجال السياسي العام، وبشكل أثر في أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من الأفكار، والمعلومات السياسية، بل أصبح للثورة التكنولوجية دور في الإدارة الفنية للعملية الديمقراطية، عن طريق التصويت الإلكتروني، والتواصل السياسي، الذي تقوم به الحكومات، والأحزاب السياسية، وفعَّاليات المجتمع المدني، وجماعات الضغط.

ويتوقع خبراء الإعلام، والاتصال، وعلماء السياسة، أن يتعاظم الدور السياسي، والحقوقي، لتكنولوجيا الإعلام، والاتصال، مع الوقت، لينتقل من تغيير الأدوات، والآليات، إلى تجديد الأفكار، عن طريق إفساح المجال أمام أفكار، ورؤى، وتصورات، لم تجد طريقها إلى النور بعد، ولم تجد البيئة الملائمة لظهورها، وتبلورها. أو بعبارة أخرى، قيام المواطنين، والحكومات، وجميع الفاعلين السياسيين، باستخدام منجزات ثورة المعلومات، والاتصالات، كوسيلة فعَّالة في تفعيل جوهر الديمقراطية، وتنزيل مضامينها على أرض الواقع.

أولًا- الاستنتاجات

هناك عدة عناصر مهمة للديمقراطية الرقمية على الإنترنت، هي:

١- الوصول إلى المعلومات: تتصف شبكة الإنترنت بالعالمية، إذ يمكن للأفراد على مستوى العالم، أن يعبروا عن آرائهم بحرية كاملة، دونما قيود على استخدامهم للإنترنت-باستثناء بعض الدول التي ما زالت تفرض قيودًا شديدة على استخدام الإنترنت.

٢- توفر المعلومات والتعليم: يملك من يدخل شبكة الإنترنت قدرًا معقولًا من المعلومات، والتعليمات، تساعده في التعبير عن آرائه، وإبداء أفكاره، دونما تعصب لرأي ما.

٣- المناقشة: يمكن مناقشة الموضوعات، والقضايا السياسية عبر الإنترنت، مع أكثر من طرف اتصالي، بعيدًا عن قيود الزمان، والمكان، مثل: مناقشة الموضوعات المتصلة بالوضع السياسي، والحياة الحزبية، ومجمل القضايا التي تهم المواطنين العاديين، والقيادات السياسية، سواء المعارضة أو الحكومية.

٤- التروي والتداول: تساعد شبكة الإنترنت المستخدمين على التروي في إصدار الأحكام، عن طريق الاطلاع على تجارب، وخبرات، الآخرين، والتداول بشأن مضامينها، وفاعليتها.

٥- الاختيار: تمكن عمليتا المناقشة، والتروي، المستخدمين، من اكتساب القدرة على الاختيار، إذ تتولد مجموعة من البدائل، والخيارات، والأفكار، والرؤى، التي يمكن الاختيار من بينها.

٦- الفعل: تعدُّ مرحلة الفعل المرحلة النهائية، التي يتبنى عن طريقها المستخدم، وجهة نظر معينة، أو يقتنع بقوة فكرة محددة، تترجم رأيه النهائي.

ثانيًا- التوصيات

١- ضرورة العمل بالفكرة اللامركزية، أو تفعيل النظام الإداري اللامركزي، حتى تعطى لكل منطقة خصوصيتها.

٢- ضرورة تفعيل العمل بفكرة العمل الإلكتروني، وتقليل اللجوء إلى استخدام الأفراد، والورق.

٣- ضرورة الاستفادة من البطاقة الشخصية الوطنية الإلكترونية الموحدة، والتي تحمل بصمتي اليد، والعين، لتسهل عمل الاجراءات الإدارية، والمعاملات اليومية، إلكترونيا، وأخذ المعلومات الشخصية.

٤- ضرورة تعزيز تجربة التحول نحو نظام التصويت الإلكتروني، وتفعيلها، لتسهيل إجراء الانتخابات، وفرز الأصوات، والدقة في العمل.

المصادر

أولًا- الكتب

١- أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية: الواقع والآفاق، (القاهرة، مجموعة النيل العربية)، (٢٠٠٦).

٢- حسين محمود هتيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي (عمان، دار أسامة للنشر)، (٢٠١٤).

٣- دستور جمهورية العراق الدائم لعام (٢٠٠٥).

٤- زينة مالك عريبي، التحول الرقمي في العراق بين التحديات والفرص ما بعد وباء كورونا، (بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط)، (٢٠٢٤).

٥- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، (الرياض، معهد الإدارة العامة)، (١٤٢٦هـ).

٦- علاء عبد الرزاق السالمي, الإدارة الإلكترونية, (عمان، دار وائل), (٢٠٠٨).

٧- عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديموقراطية والتنمية المجتمعية، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، (٢٠١٢).

٨- كنعان علي عبد الفتاح، الصحافة الإلكترونية في ظلّ الثورة التكنولوجية. (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)، (٢٠١٤).

٩- محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٦٧).

١٠- منصوري الزين، سفيان نقماري، الإطار النظري للحكومة الإلكترونية – بين المتطلبات ومبررات التحول، بحث مقدم في ملتقى علمي دولي حول: متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول، (الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة)، (٢٠١٣).

١١- نوال بنت علي البلوشية وآخرون، واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية، مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات، العدد (٢)، (عمان، جامعة السلطان قابوس)، (٢٠٢٠).

ثانيًا- الدوريات

١- جمال علي الدهشان، دور التكنلوجيا في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، العدد (٢)، المجلد (١)، (مصر، جامعة المنوفية)، (٢٠١٨).

٢- حاج بشير جيدور ، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد (١٥)، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، (٢٠١٦).

٣- خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الالكترونية في الانتخابات، جريدة الزمان، العدد (٣١٢٣) (طبعة بغداد)، (١٧) حزيران (٢٠٠٨).

٤- خضر عباس عطوان، نحو فهم إيجابي للديمقراطية، أي ديمقراطية تلائم العراق؟ ج ١، صحيفة الزمان (طبعة بغداد)، العدد (٢١١٣)، في: ٢٠٠٥/٥/١٧.

٥- خضر عباس عطوان؛ حمد جاسم محمد، الأمن والإدارة الإلكترونية في العراق .. رؤية استراتيجية لإدارة عملية تصويت انتخابية مفترضة، بحث في مجلة رسالة الحقوق، العدد (١)، (جامعة كربلاء، كلية القانون)، (٢٠١٢).

٦- سلمان عبود زبار، آليات قياس كفاءة التحول نحو الحكومة الالكترونية: دراسة ميدانية في عينة من المستفيدين من الخدمات الإلكترونية مديرية جوازات، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد (٢)، جامعة بابل، (٢٠١٥).

٧- عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة، التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول، مجلة القانون، العدد (١٢)، (مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني)، (٢٠٢٢).

٨- عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد (١٦)، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، (٢٠١٧).

٩- عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية: كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد (١٦)، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، (٢٠١٧).

١٠- عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، التصويت الإلكتروني بصفته ضمانة لتحقيق نزاهة العملية الانتخابية «دراسة مقارنة مع الإشارة لحالتي مصر والأردن»، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، المجلد (٢)، العدد (١)، (الأردن، جامعة الزيتونة الأردنية)، (٢٠٢١).

١١- مجدي عبد الرحمن عبدالله، آليات مقترحة لتفعيل دور الثورة الرقمية في تعزيز الامن الفكري الرقمي لدى شباب جامعة الوادي الجديد، مجلة كلية التربية، العدد (٩٤)، (مصر، جامعة بني سويف)، (٢٠٢٠).

١٢- مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، (بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)، (٢٠١٣).

١٣- نزيه عمران، الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد (٢)، (ألمانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية)، (٢٠٢٢).

ثالثًا- المواقع الإلكترونية

١- أحمد الكردى، تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، ملتقى البحث العلمي، (٢٤) أكتوبر (٢٠١٠)، www.rsscrs.info

٢- رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.. واقع وآفاق، مقال على موقع صحيفة رأي اليوم، تاريخ النشر: ٢٤ /١٠/ ٢٠١٥، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٣/٢٥، على الرابط الإلكتروني:

https://www.raialyoum.com/%D8%B1%D8%B6%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A8 %88

٣- عارف يوسف؛ علي جواد، الانتخابات العراقية.. التصويت الإلكتروني يثير موجة استياء وغضب عارمة، تقرير منشور على موقع وكالة الأناضول التركية، تاريخ النشر: ٢٠١٨/٥/١٣، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٤/١٦، على الرابط الإلكتروني:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1/1143669

٤- عبد الرحمن تيشوري، الحكومة الإلكترونية .. كم يكلف عدم وجودها؟ مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد (٣١٦٩)، في: ٢٠١٠/١٠/٢٩،

www.ahewar.org

٥- العراق ٢٠٢١ التقرير النهائي، تقرير بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق، تاريخ النشر: ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٤/١٦، على الرابط الإلكتروني:

https//:www.eods.eu/library/eu_eom_iraq_2021_final_report_-_arabic.pdf

٦- علاء ابراهيم محمود، الديمقراطية الرقمية المعاونة في العراق، مقال منشور على موقع مؤسسة النبأ، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، تاريخ النشر: ٩/٧ /٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢٥/٣/٢٤، على الرابط الإلكتروني:

https//:annabaa.org/arabic/freedoms12374/

٧- محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الإداري، منتدى قسم علوم الإدارة، بتاريخ: ٢٠١٠/٨/٩،

www.hrdiscussion.com/hrdiscussion203.html

٨- محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظلّ الحكومة الإلكترونية، مجلة (cybrar-journal ians)، دورية الكترونية في مجال المعلومات، العدد (٩)، يوليو (٢٠٠٦)، ص ص٢٩-٣١. على الرابط الإلكتروني:

https//:www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/e-government/304/index.html